السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 02 ص ص: 486- 506
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الفعل الديمقراطي في الدول العربية بين الممارسة والإصلاح

Democratic action in Arab countries between practice and reform

منى هرموش*، جامعة باجي مختار عنابة
mounahermouche@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/26 تاريخ القبول: 2022/04/10

ملخص:

لقد سعت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى اعتماد مبادئ الديمقراطية نظرا لأهميتها داخل المجتمع ومساهمتها في بناء الدولة الحديثة، ولكن البحث عن الديمقراطية قد شهد العديد من الصعوبات وهوما تطلب منها إجراء حزمة من الإصلاحات. وعلى هذا الأساس ارتأينا ان نسلط الضوء على هذا الموضوع الذي يهدف إلى دعم الشفافية والمساءلة، ذلك أنهما يعتبران من بين الأسس التي يرتكز عليها مبدأ التحول الديمقراطي، بالإضافة الى انهما مرتبطان باستقلالية القضاء ونزاهته الذي بالإضافة إلى دوره التشريعي والرقابي فإنه يساهم في تعزيز مبادئ الحوكمة.

كما أننا في هذه الدراسة سنبين كيف أن فعالية العمل البرلماني والمجتمع المدني يدعمان نشر قيم الديمقراطية، والتي بدورها تحارب التجاوزات داخل المجتمع خاصة ظاهرة الفساد السياسي.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الدولة الحديثة، الإصلاحات، الشفافية والمساءلة، الحوكمة .

* المؤلف المراسل

Abstract:

The search for democracy has encountered many difficulties, which have required a series of reforms to be undertaken. On this basis, we have decided to study this subject, which aims to support transparency and accountability, since they are considered among the foundations on which the principle of democratic transformation is based, in addition they are linked to independence and the integrity of the judiciary which, in addition to its legislative and control role, contributes to the strengthening of the principles of governance. We will also show how parliamentary work and civil society support the dissemination of democratic values, which in turn combat abuses within society, in particular the phenomenon of political corruption

Keywords: Democracy, modern state, transparency and accountability, reforms, governance.

مقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة شهدت أنظمة الحكم على المستوى العالمي تسارع وتيرة الأحداث وزخما في التطورات السياسية، وكانت كلها تحمل في طياتها توجها جديدا يدعو إلى تقليص مساحة الحكم الراديكالي التسلطي وتدعيم التحولات الديمقراطية. وفي هذا الإطار سعت الدول النامية الى التوجه نحو المقاربة الديمقراطية من أجل جعل أنظمتها أكثر مواءمة ومواكبة للتغيرات الدولية الراهنة، فانطلقت في حزمة من الإصلاحات كانت تطالب بها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل دمقرطة الأنظمة السياسية، كما تجدر الاشارة الى انها كانت تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وتوجيهات العديد من المختصين في عدة مجالات.

وإن كان هذا البحث عن الديمقراطية قد شهد العديد من الانتكاسات في كثير من الدول العربية نتج عنها عودة النظم التسلطية العسكرية، والتي بدورها لتدعيم بقائها في السلطة خلقت مناخا صوريا يؤسس لعملية التحول الديمقراطي، ولكن في واقع الأمر هو يتعارض ومبادئ الفكر الديمقراطي في حد ذاته، فأصبح الخطاب السياسي يسعى إلى أن ينتهج منهجا حداثيا وفق الأسس الديمقراطية يدعو من خلاله إلى الحرية والعدالة وحقوق الإنسان

واعتماد الدستور والتداول على السلطة، وفتح المجال للعمل السياسي أمام الأحزاب والمجتمع المدني للوصول إلى بناء دولة ديمقراطية، مع العلم أن العديد من أنظمة الحكم العربية قد شهدت فترة انفتاح وتطور في الممارسة الديمقراطية بعد استقلالها وذلك تلبية لتطلعات شعوبها وسعيها لتجسيد الحرية الفعلية والاستقلالية في شتى المجالات، وكان هناك تفاؤلا كبيرا حول إمكانية ركوب قاطرة الديمقراطية ولكنها وللأسف وجدت العديد من العراقيل في تحقيق ذلك، وهو ما يتطلب ضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات في شتى المجالات ومنها على وجه الخصوص الاصلاحات المتمثلة في دعم الشفافية والمساءلة، ذلك أنهما يعتبران من بين الأسس التي يرتكز عليها مبدأ التحول الديمقراطي، بالاضافة الى انهما مرتبطان باستقلالية القضاء ونزاهته، حيث انه اذا ما توفر للقضاء السلطة الفعلية فإنه يدعم الممارسة الديمقراطية. ان عمل القضاء بفعالية مرتبط أساسا بممارسة البرلمان لكل وظائفه في مختلف المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... ومن ضمن وظائفه التشريعية والرقابية اللتان تسمحان له بتعزيز مبادئ الحوكمة من خلال الشفافية والمساءلة اللتان يلح المجتمع المدني في المطالبة بهما وتفعيل دورهما.

في هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية وهي كالأتي:

كيف تساهم الممارسة الديمقراطية في تفعيل دور القضاء والتداول على السلطة من خلال بعث مبدأي المساءلة والشفافية في بناء مجتمع مدني حداثي؟

ولكي نستطيع الإجابة على هذه الإشكالية نتناول الاسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم تدعيم مبدأي المساءلة والشفافية في نشر قيم الديمقراطية؟
- ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه البرلمان والمجتمع المدني في نشر قيم الديمقراطية؟
- هل يمكن للديمقراطية أن تقضي على التجاوزات داخل المجتمع خاصة ظاهرة الفساد السياسي أم أنها تقلل من حدّته فقط؟

من خلال طرح الإشكالية وعرض الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- المساءلة والشفافية يساهمان في نشر قيم الديمقراطية.
- البرلمان والمجتمع المدني يعتبران نقلة نوعية لتجسيد مبادئ الديمقراطية.
- مؤشر الديمقراطية يحدد مدى التجاوزات داخل المجتمع خاصة ظاهرة الفساد السياسي.

انطلاقا من هذه الدراسة سنركز على المنهج الوصفي وكذلك استقراء الاحداث من اجل الوصول الى اعطاء قراءة علمية تتسم بالموضوعية وكذلك الاعتماد على الأسس القانونية.

أولا: نشر قيم الديمقراطية وفق تدعيم مبدأي المساءلة والشفافية

1. تدعيم مبدأي المساءلة والشفافية:

لقد أصبح مصطلح الديمقراطية حاضرا في العديد من المجالات، حيث ان له دورا يلعبه داخل دائرة البرلمان وما يحتويه من صلاحيات، سواء تعلق ذلك بالجانب التقليدي منها المتمثل في التشريع والرقابة، دعم الشفافية والمساءلة، الدور الدبلوماسي...أو الدور غير التقليدي المتمثل في المساهمة في إعادة بناء الدولة وكذلك المساهمة في التنمية المستدامة، كما ان للديمقراطية دورا فعالا في معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالنزاعات والصراعات. تعتبر الديمقراطية ذات أهمية كبيرة نظرا لما لها من دور في بناء المؤسسات السياسية ودعم التعددية الحزبية، بالاضافة الى انها تعد من أهم مقومات بناء الحوكمة، حيث انها تركز على مفهومين أساسيين هما: "المساءلة والشفافية"، اللذان يعتبران إحدى الأسس التي يرتكز عليها مبدأ التحول الديمقراطي.

1.1. الشفافية:

وقد عرفها أوليفر ريشار Oliver Richard على أنها تشير للوضوح والصراحة والنزاهة، فهي المبدأ الذي يتيح للآخرين معرفة الحقائق والاطلاع على القرارات والمعلومات الخاصة بالعمل، ليس فقط الحقائق والأرقام

الأساسية لكن أيضا معرفة آليات وكيفية اتخاذ هذه القرارات من اجل الوصول الى جو شفاف وبشكل متوقع ومفهوم(Richard, 2004, p. 5) .

فالشفافية قد عرفها على اساس أنها حق كل فرد من أفراد المجتمع أو كل مواطن في معرفة كل المعلومات والبيانات التي تتعلق به وبحقوقه في كل المجالات وكامل القضايا: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.... وهي تعتمد على:

- المصداقية: في الإعلان عن الأنشطة وأهدافها.
- الوضوح: وضوح التشريعات والقوانين وسهولة فعلها.
- العلنية: الصراحة بين الحاكم والمحكومين.

إن للشفافية دورا أساسيا وفعالا في تجسيد فكرة التحول الديمقراطي ولهذا هي تحظى باهتمام العديد من المنظمات الوطنية والدولية, فهي تعمل على التقليل من غموض التشريعات والقوانين والسياسات العامة واختيار قادة وشخصيات يتميزون بالنزاهة والموضوعية وحسن السيرة، وكذا سعيهم وراء تحقيق المصلحة العامة وليس الشخصية، فالحكومة الجيدة تجدها تحرص على الاعلان عن نشاطها والإعراب عن اهدافها ومحاربة الفساد والمفسدين (الكيلاني، 2000، صفحة 67). فالشفافية تمكن من ايجاد قناة وصل بين الحاكم والمحكومين واصحاب المصالح من أجل تعزيز مبادئ الديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث تتطلب المحاسبة في حال الخروج عن الانظمة والنصوص القانونية.

ولتتحقق الشفافية، تنص المعايير الدولية على ضرورة توفر عدة عناصر هي (سايح، 2012، صفحة 58):

"تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة، وضع قواعد واضحة للنشر والافصاح تحدد فيها:

- المعلومات التي يجب توفيرها.
- المواعيد التي يجب نشرها فيها.
- المسؤولية القانوينة من عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية.
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطنين وأصحاب الأعمال.
- يتم توفير البيانات الأساسية على الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.
- يتم توفير نصوص الدراسات، التي تقوم بها الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري كلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور".

2.1. **المساءلة**:

هي عملية تكون فيها مؤسسات القطاع العام والأفراد المنتمين كمسؤولين عن قراراتهم وتصرّفاتهم ولا يمانعون في تقديم أنفسهم للتدقيق الداخلي أو الخارجي المناسب, ويتحقق ذلك من قبل جميع الأطراف من خلال وجود فهم واضح لتلك المسؤوليات وفق قوانين وأنظمة....

والمساءلة هي الالتزام بالإجابة عن كل الاستفسارات التي تخص الأداء أو القرارات المتخذة وكيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة .... والمساءلة لها علاقة بسيادة القانون من حيث تضمنها تطبيق عقوبات على الذين يسيؤون استخدام السلطة الممنوحة لهم ويتصرفون في الموارد العامة في غير المخصص لها (الغامدي، 7 -9 نوفمبر 2014). بالإضافة الى ان السلطة لا يجب ان تكون محتكرة من قبل مجموعة أو طائفة مهما كان انتماؤها, ذلك ان التعسف والمغالاة في ممارستها على حساب الشعب يتنافى كليا مع مبدأ الممارسة الديمقراطية.

بناء على التعريف السابق يمكننا القول أن للمساءلة ثلاثة أهداف رئيسية هي:

-المساءلة كوسيلة للرقابة (الرقابة سابقة لعملية المساءلة): ان المساءلة تعتمد على ما تسفر عنه العملية الرقابية التي تعمل على توجيه السلوك نحو الأحسن والأفضل.

-المساءلة كنوع من الضمان: فبوجود المساءلة يكون هناك ضمان لحسن سير العمل وسلوك الموظفين من خلال مرعاة قيم وأخلاقيات المهنة.

-المساءلة كعملية للتحسن المستمر: فتحقق الرقابة وضمان السير الحسن للعمل والموظف يؤديان لخفض السلبية في الأداء وتحديد مواطن الضعف والقوّة وكيفية إستغلالها لتحقيق أفضل النتائج.

ومثل المساءلة كمثل الشفافية لها متطلبات يجب أن توفرها من أجل أن تتحقق، منها (العلاق، 2008، صفحة 234):

-أن تكون اختصاصات ومسؤوليات المرؤوس محددة بكل دقة وواضحة.

-أن السلطة المتاحة للمرؤوس بالقدر الذي يسمح به له بالقيام بمسؤولياته، بمعنى وجود توازن بين السلطة والمسؤولية مما يساعد في عملية مساءلة الشخص عن فشله في إدارته لوظائفه.

-أن يكون المرؤوس قادرا على القيام بواجباته واختصاصاته.

-من خلال ما سبق يمكن القول أن الشفافية والمساءلة مصطلحان مرتبطان بعضهما البعض، فالشفافية تعزز المساءلة والعكس صحيح لكن وجود الشفافية لا يعني وجود المساءلة حتما في المقابل لا يمكن أن تكون هناك مساءلة في ظل عدم تواجد الشفافية.

إن الشفافية والمساءلة مبدآن ضروريان لمكافحة الفساد والحد منه، فكلاهما يهدفان إلى التقليل من الأخطاء الحكومية ويعززان قيم النزاهة والدمقراطية.

1. **تدعيم مبادئ الديمقراطية**:

لقد سعت الدول المتقدمة والنامية إلى اعتماد مبادئ الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع نظرا لأهميتها داخل المجتمع بالإضافة الى تأثيراتها المتعددة، حيث انها اصبحت موضوعا جوهريا في العديد من المجالات كالاقتصاد والسياسة....

إن العديد من المجتمعات تعد نفسها ديمقراطية في بنائها المؤسساتي وفي تعاملها الداخلي والخارجي مع المجتمع الدولي، ومع ذلك كانت ظاهرة الفسادالسياسي التي من الناحية النظرية لا يجب أن تتواجد في مجتمع ديمقراطي ولكن الواقع يثبث عكس ذلك، وهنا نتساءل هل يمكن للفساد السياسي أن يتعايش مع الديمقراطية؟ أم ان مؤشر الديمقراطية للدولة كلما كان مرتفعا فإن نتيجته ستكون بالضرورة انخفاض مستوى الفسادالسياسي؟، ولكن أيضا هناك الاحتمال الثاني ألا هو في حالة ما إذا كان مؤشر الديمقراطية منخفضا فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الفسادالسياسي.

السؤال الجوهري إذا هو كالتالي: هل بإمكان الديمقراطية أن تقضي على ظاهرة الفساد السياسي أم أنها تقلل من حدّته فقط؟

إن الحديث عن الديمقراطية وعلاقتها بفكرة الفساد السياسي هو ظاهرة منتشرة في جميع النظم السياسية وهذا طبعا بدرجات متفاوتة مرتبطة بطبيعة المجتمع ودرجة نموه ومدى تفاعله مع الطبقة السياسية، بالإضافة إلى عوامل أخرى لها علاقة بالعوامل الاقتصادية والإرث الحضاري والتفاعل الأيديولوجي المجتمعي.

إذا ما تناولنا الديمقراطية، بإعتبارها منظومة قيمة تحمل داخل مكوناتها قيم سامية كالحرية والمساواة والانفتاح على المشاركة السياسية وبناء دولة القانون مع الفصل بين السلطات, كل هذا من الناحية النظرية يتعارض كليا مع فكرة الفساد السياسي وتواجده, وحتى إن كان مؤشر الديمقراطية يختلف من دولة إلى أخرى، فإن منظومتها القيمة بما تحمله من عناصر تسمح لها بمكافحة الفساد السياسي مثل التداول على السلطة عبر انتخابات حرّة ونزيهة بالإضافة إلى الفصل بين السلطات الذي يمكن أن يخلق الفعالية لدى كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إن العلاقة بين الديمقراطية والفساد السياسي هي جد معقدة ومتعددة الأوجه، فهي مرتبطة بعامل الزمن، النظام السياسي، الفاعلين السياسين، البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ...

فالديمقراطية منافية للممارسات الفاسدة، فمن خلالها يسهل اكتشاف الفساد السياسي ومعاقبة المسؤولين عنه، وبما انها مبنية على التعددية الحزبية فمن يصلون إلى السلطة يواجهون مراقبة صارمة من قبل المعارضة، لذلك نراها تسعى جاهدة لاكتشاف اعمال الفساد والتنديد بها، بالإضافة أن هذا يدخل في المنافسة الديمقراطية بين السياسين, وهو بطريقة غير مباشرة يعزز أداء المنتخبين من أجل خدمة الصالح العام، هذه العملية الرقابية من قبل المعارضة تعتبر أحد الوسائل التي توفرها الديمقراطية من أجل القضاء والتصدي للسلوكيات الفاسدة بالإضافة إلى المساءلة والشفافية.

فتصبح الحكومات المنتخبة تحت ضغط القانون، المعارضة، الرأي العام...مطالبة باحترام القانون وإزالة الفساد بأنواعه ووضع الضوابط التي تقيد المسؤولين وتجعلهم بمنأى عن الفساد. المجتمعات الديمقراطية تعتبر الفساد من الممارسات غير الشريفة التي تتطلب المساءلة والمحاسبة (Bohara Alok K, 2004, pp. 481-499)، وحتى في الحملات الانتخابية التي كثيرا ما تشوبها العديد من الاتهامات بين الأحزاب حول تمويلها، ففي ظل الديمقراطية تضع الحكومة غلافا ماليا لتمويل هذه الحملات، وتطالب الأحزاب بالشفافية في نفقاتها على حملاتها الانتخابية، كما أن المساءلة تعطي فكرة واضحة عن عملية التمويل.

إذا لاحظ المواطنون نزاهة وعدم التحيز وأنها ماضية في الكشف عن الحد الأدنى من الفساد السياسي فإن هذا يولد الثقة ويعزز التوقعات فيما يتعلق بنزاهة المعاملات الحكومية داخل المؤسسات مع المواطن، هذا بدوره يبعث على الارتياح لدى المواطن ويشعره بإمكانية المشاركة في الإجراءات والمعاملات الإدارية، في جو تسوده العدالة والقانون. إن مثل هذه البيئة تعبر عن أداء ديمقراطي أكثر كفاءة وفعالية في التدقيق وبالتالي رصد الفساد السياسي وتتبعه وكشفه. الديمقراطية كمنظومة قيمة تحمل داخلها ثقافة سياسية تفتح المجال للسياسين الصالحين بالبقاء في السلطة وتقوم بحمايتهم بينما السياسين الفاسدين فهي تقصيهم من الحياة السياسية ويحاسبهم القانون والمجتمع (T, Corruption and Democracy, 2007, p. 115).

إن ممارسة السياسة القائمة على الديمقراطية تعزز فكرة مواجهة الفساد السياسي ، وكلما كانت الممارسة الديمقراطية أطول في الزمن كانت نتائجها أفضل، وفي هذا الصدد قام الباحث دانيال ترسمان (Daniel Treisman) بدراسة عينة تظم 64 دولة، ووصل إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية تخفض الفساد، واعتبر أن مستوى الفساد يتقلص كلما كان العامل الزمني للديمقراطية أطول.

"A long duration of democracy appeared necessery to sinificantly reduce corruption" (D, the causes of corruption: a cross -nation study, 2002, pp. 433,434)

"المدة الزمنية الطويلة للديمقراطية تبدو ضرورية من أجل تقليص الفساد".

وهذا الطرح ذهب إليه كل من جون جيرنق وستروم.س.تاكر (jhon geering et strom C.thacker).

باعتبار العدد التراكمي للسنوات التي تسود فيها الديمقراطية الدولة تقلل بشكل كبير في درجة الفساد.

ثانيا: نشر قيم الديمقراطية من خلال تفعيل دور البرلمان والمجتمع المدني

للوقاية من الفساد السياسي يجب تهيئة البيئة المناسبة لذلك عن طريق إيجاد إطار عمل إداري وقانوني متطور وفاعل لكل من القطاعين العام والخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني، بهدف تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية وكذا تفعيل المشاركة المجتمعية.

1. **تفعيل دور البرلمان:**

يعد البرلمان مؤسسة ديمقراطية تربط بين الدولة والمجتمع باعتباره ممثلا للشعب عن طريق انتخابات من المفروض أن تكون قد أنجزت في ظروف تسودها الشفافية، حتى يتسنى له القيام بدوره في عملية التنمية من خلال الإصلاح السياسي ورسم السياسات العامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،.... ويمارس البرلمان وظائف مختلفة (حسب الاطار الدستوري السائد في الدولة) أهمها: الوظيفة التشريعية والرقابية. ان هاتين الوظيفتين تسمحان له بتعزيز مباديء الحوكمة (الشفافية، المساءلة) لمكافحة الفساد السياسي، لأنه منتخب بشكل نزيه وشفاف ويمثل الإرادة الشعبية الحقيقية، فيكون قادرا بذلك على مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها،

وفي هذه النقطة نعود إلى مبدأ الفصل بين السلطات الذي يؤدي إلى الديمقراطية التي أصبح البرلمان من ركائزها الأساسية، ولتفعيل عمل هذه المؤسسة أو السلطة يجب تفعيل وظائفها:

1- إجراء تعديلات دستورية (ناصر، 2006، صفحة 80)

2- سن قوانين تدعم مكافحة الفساد (ـــ، 2017)

3- دعم وتعزيز قانون حماية كاشفي الفساد: حسب ما جاء في المادة 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (ـــ، 2021)، فقد نصت المادة 32 على: (المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003، 2003، صفحة 26)

- إرساء إجراءات لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص، كتغيير أماكن إقامتهم...

- توفير قواعد خاصة بالأدلة تتيح للشهود والخبراء أن يدلوا شهاداتهم على نحو يكفل سلامتهم، كاستخدام تكنولوجيا الاتصالات عند الادلاء بشاهاداتهم..

4- إنشاء هيئة مستقلة ضد الفساد (عنطوبين، صفحة 30)

كما يجب تفعيل الدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان على الحكومة من خلال متابعة أعمال الحكومة وتقسيمها من اجل حماية مصالح الشعب والمحافظة عليها، فله أن يؤيدها إذا أصابت وله أن يعارضها ويعدل قراراتها إن أخطأت، وبهذا يتمكن البرلمان من محاربة الفساد السياسي والتحكم فيه وتعزيز القيم الديمقراطية. وتعتبر الرقابة المالية على السلطة التنفيذية من أهم أنواع الرقابة التي يمارسها البرلمان، باعتبارها تمكن إلى حد كبير من السيطرة على الفساد السياسي.

ومن أهم المسائل الرقابية التي يقوم بها البرلمان هي الرقابة المالية ومنها الموافقة على ميزانية الدولة بعد ان تتم مناقشتها بالتفصيل كما يمكن للبرلمان الموافقة على أي اعتمادات إضافية، فأغلبية الدساتير تنص على وجوب أخذ الإذن من البرلمان بشأن المصروفات التي لم تكن واردة في ميزانية الدولة أو التي تزيد عن التقديرات بها، أو بالنسبة الى نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية (عامر، أدوات الرقابة البرلمانية وكيفية تفعيلها، 2021).

كما ان الحكومة تجبره على تقديم الحسابات الختامية عن نسبة مالية منتهية، ليتسنى للبرلمان التأكد من عدم وجود مخالفات لقانون الميزانية (عامر، أدوات الرقابة البرلمانية وكيفية تفعيلها ، 2021).

ويعتمد البرلمان للقيام بدوره الرقابي على السلطة التنفيذية من أجل محاربة الفساد، على عدة وسائل يمكن إجمالها:

أ - السؤال

ب - الاستجواب (النواب، 2015، صفحة 3)

ج - التحقيق البرلماني (الرشيد، 2011، صفحة 339،340)

د - سحب الثقة (شنطاوي، 2011، صفحة 237)

هذه كانت آليات تفعيل الدور التشريعي والرقابي الذي من شانه أن يعطي وزنا وقوة للبرلمان, تمكنه من فرض استقلالية عن باقي السلطات وهذه الاستقلالية تعتبر من احد ركائز البناء الديمقراطي.

بالإضافة الى ما سبق ذكره لابد من التركيز على دعم أعضاء البرلمان، فالنائب هو ركيزة المؤسسة وأساس تحقيق فعاليتها، فرغبة النائب في وظيفته ومعرفته بواجباته وتمتعه بقدر كاف من الخبرات والقدرات العلمية تمكنه من أدائه لعمله على أكمل وجه، ويتم ذلك من خلال تقديم برامج للأعضاء تزودهم بمعلومات مهام السلطة التشريعية وعلاقتها بالعوامل الأخرى والسلطات الأخرى (أحزاب، مجتمع مدني، وسائل الاعلام), وكذا التواصل مع الجامعات ومراكز البحوث، وأيضا دعم وتثمين المبادرة التشريعية للعضو البرلماني.

ضف إلى ذلك تبادل الخبرات في المجال والاستفادة من تجارب برلمانية أخرى وأيضا تطوير الهياكل والأساليب الإدارية، مد اللجان بكل المعلومات والوثائق من خلال إنشاء مثلا وحدة البحث البرلمانية واستعمال التكنولوجيا الحديثة، التي تتطلب توفير الموارد البشرية.

2. تفعيل دور المجتمع المدني:

وسط تحذيرات ومخاوف دولية عدة من صعوبة التأسيس للبناء الديمقراطي امام تفاقم ظاهرة الفساد السياسي والآثار الناجمة عنه تتواصل

مطالبة الحكومات بالتصدي لهذه الظاهرة المستفحلة في المجتمعات، إلا أن عجز الحكومات في بعض الأحيان، أدى إلى بروز أدوار فاعلين آخرين في هذا المجال، من بينهم المجتمع المدني، الذي لا يقل دوره عن دور الحكومة في مكافحة الفساد السياسي وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، عن طريق ملاحظة ومتابعة التجاوزات في المجتمع والعمل على كشفها امام الرأي العام ومحاولة إيصالها إلى الجهات المعنية للتحقيق.

ويختلف دور المجتمع المدني من دولة إلى أخرى، فهو فعال وقوي في الدول التي تحترم الحقوق والحريات والتي تكون فيها الممارسة الديمقراطية قوية وضعيف في الدول التي تنتهكها.

ونظرا للدور البارز الذي يقوم به في تدعيم العمل الديمقراطي ومحاربة الفساد فقد أشارت إليه الاتفاقية الأممية في نص المادة 13 منها:

"تتخذ كل دولة طرف تدابيرا مناسبة ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها، لتشجيع أفراد وجماعات، لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وجسامته وأسبابه، وما يمثله من خطر وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

أ - تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب - ضمان تيسير حصول الناس فعلا على معلومات.

ج - القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د - احترام وتقدير وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها" (ـ، 2020)، ومن بين الأدوار التي يقوم بها المجتمع اتجاه الفساد يمكن ذكر ما يلي (المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، 2016):

- نشر الوعي
- اعداد الدراسات والأبحاث

- المشاركة في سن القوانين
- مساءلة الحكومة
- تقديم نموذج فعال: من خلال تطبيق مفاهيم الحوكمة، والتعامل بمبادئها

ولكن حتى يقوم بهذه الأدوار يجب أن تتوفر ببيئة ملائمة ومجموعة من العوامل تجعل أدواره فعالة وذات نتائج إيجابية منها (المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، 2016):

- تقوية البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني
- تعزيز الانضمام التطوعي
- امتلاك وسائل إعلام
- نشر ثقافة تدعم وتعزز دور المجتمع المدني
- تحسين القوانين
- تحرير المعلومات
- اعتماد الديمقراطية

من خلال ما سبق ذكره يعتبر عمل المجتمع المدني أكثر فعالية في بيئة يكون فيها تأسيس البناء الديمقراطي على قواعد صلبة وقوية، وفي نفس السياق يصبح الوعي بالممارسة الديمقراطية أكثر إلحاحا إذا أدرك المجتمع المدني أهميتها في بناء الدولة الحداثية.

ثالثا: علاقة الديمقراطية بفعالية القضاء والتداول على السلطة

1. فعالية القضاء:

ان ارتباط فعالية القضاء باستقلالية السلطة القضائية امر ليس بالهين، فهذا الارتباط يتطلب بالضرورة توفير قضاء عادل يردع ويعاقب كل مفسد، قضاء نزيه تسوده الشفافية، كفء ومسؤول مبني على أسس سليمة، قضاء مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية, فالقضاء لم يعد وظيفة وحسب بل أصبح سلطة وهذه السلطة لن تتحقق إلا إذا تحقق لها الاستقلال التام في تأدية وظيفتها.

إن تعزيز نزاهة القضاء واستقلاليته ومحاولة مكافحة الفساد السياسي مطلب تسعى إليه جميع الدول, لما يقدمه من تعزيز لقيم العدالة الاجتماعية، فاستقلال القضاء يعد الحجر الأساس لتفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة كما أنه

ركيزة من ركائز الديمقراطية فالعلاقة بينهما طردية، ففي وجود الديمقراطية يفتح المجال أمام إقامة قضاء عادل قوي ومحايد، في مقابل ذلك وجود قضاء مستقل ونزيه يدعم الممارسة الديمقراطية، لما يحققه من ضمان للحريات والحقوق والعدل والمساواة، حفاظا على الأمن والاستقرار, ما يجعل ثقة المواطنين تزداد فيهم وبالمؤسسات الحكومية وبالتالي إضفاء الشرعية. فدون قضاء مستقل وهو ما عليه الحال في عديد من الدول العربية، التي تتسم بالفوضى وتغتصب فيها الحريات والحقوق، لا يمكن الحديث عن مجتمع تسوده الديمقراطية التي تتنافى مع مبادئها فكرة الواسطة، المادة أو القرابة ... والمقصود باستقلال القضاء: استقلال القضاة كأشخاص واستقلال القضاة كهيئة وجهاز.

بالنسبة لاستقلال القضاة كأشخاص يقصد به عدم التدخل في تعيينهم ولا في تحديد مرتباتهم ولا في تأديبهم، أما استقلال القضاة كهيئة فيعني عدم تدخل أطراف أو سلطات أخرى في مهام وصلاحيات السلطة القضائية، وهذا الاستقلال موجه أساسا تجاه السلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية (براون، 2013، صفحة 13).

يمكن تلخيص أهمية استقلال القضاء في النقاط التالية:

1 - حماية حقوق الانسان

2 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي

3 - تحقيق النمو الاقتصادي (براون، 2013، صفحة 2)

4 - تعزيز مباديء الشفافية، المحاسبة، المساءلة...

5 - تعزيز الديمقراطية باعتبار أن استقلال القضاء يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد بدوره مبدأ من مباديء الديمقراطية.

ولتحقيق استقلال القضاء عن أي جهة أخرى يجب:

-إعطاء الاستقلال المالي والإداري للقضاة

- الاعتراف باستقلال القضاء كمبدأ

- سيادة القضاء

-تنمية الوعي لدى القضاة (كوسة، 2015، الصفحات 146 - 166)

-الحماية الدستورية (حرب، 2005، صفحة 6)

- الفصل بين السلطات

- محاسبة السلطة القضائية (العواد، 2014)

- نشر الشفافية القانونية ومواكبة التطورات العلمية والإقليمية في مجال حقوق الانسان الدولي والقانون الجنائي، إضافة الى شرح وتقسيم مفاهيم استقلالية القضاء التي أشارت إليها المواقف الدولية عام 1985 (العواد، 2014).

2. **التداول على السلطة**:

يرى بعض المفكرين أن الكثير من الدول العربية مع استثناءات قليلة تشهد عدم نضج في مسألة تداول السلطة التنافسية بين الجماعات السياسية المختلفة ضمن الأطر المؤسساتية، وهذا بدوره يثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة الأنظمة السائدة فيها وعلاقتها بالممارسة الديمقراطية، "وأشير هنا إلى كلام جاء على لسان رئيس البرازيل السابق يقول فيه: "إن الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يسمح للحاكم أن يطوى حقائبه" أو بمعنى آخر "إن هناك شكلا من أشكال تداول السلطة" (خليل، 2003، صفحة 162).

بالإضافة إلى أن فكرة التداول على السلطة والقبول بالتداول في إطار القواعد الديمقراطية يجد عدم قبول من العديد من الأطراف، نجد هذا الرفض لدى أصحاب المصالح الذين يرفضون أي تغيير سياسي يهدد مصالحهم ويغير ترتيب توزيع السلطة داخل الدولة والمجتمع، وهنا نشير أيضا إلى دور المؤسسة العسكرية والأمنية التي لطالما كان لها مفهومها الخاص للعملية الديمقراطية يثير الكثير من التحفظات تجاهها، فتدخلهم في السياسة المدنية ومساهمتهم في تشكيل الإطار السياسي عامة وان لم يكن ذلك بطريقة مباشرة جعلها قوة يعتد بها في تحديد النظام السياسي واختيار من يكون على هرم السلطة، وان برزت في الفترة الأخيرة تيارات أخرى تستطيع أن تؤثر في عملية التعبير نذكر منها القوى الليبرالية والجماعات الإسلامية.

إن الدور الفعلي المنوط بعاتق المؤسسة العسكرية والأمنية هي أمن الوطن والمواطن والدفاع عنه وذلك في إطار ما جاء به النص الدستوري، ولكن ما

يلاحظ أن هذا الدور في الكثير من الدول العربية قد حاد عن مساره، فأصبحت فرص اختيار وبقاء رئيس الدولة في السلطة مرتبط بانتمائه للمؤسسة العسكرية أو ولاءه لها، فدور المؤسسة ليس حماية بقاء من هم على رأس الأنظمة العربية على حساب المدنيين وإلا فإنها تحيد عن دورها, فعوضا من خدمة الدولة تصبح هذه المؤسسة في خدمة من هم على رأس الدولة (النجار، 2014، صفحة 164).

لقد أصبحت المؤسسة العسكرية في كثير من الدول العربية تؤدي دورا سياسيا معوقا لعملية التحول الديمقراطي، ذلك أنها في كثير من الأحيان تساند الأنظمة غير ديمقراطية، كما أنها تساهم في الإطاحة بحكومات مدنية لصالح انقلابات عسكرية, وهي بالتالي عوضا من أن تلتزم بدورها الدستوري تقوم بتجاوزه، فيصبح المشهد السياسي متمثلا في مؤسسة عسكرية تواجه مؤسسات مدنية متمثلة في تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب. "إن أخطر تهديد داخلي للديمقراطية يأتي من القادة الذين يملكون الوسائل الكبرى للقهر المادي، الجيش والشرطة. إذا كان للموظفين المنتخبين أن يحصلوا على السيطرة الفعالة على العسكريين والشرطة، ويحتفظوا بهذه السيطرة فإن أعضاء الشرطة والعسكريين وخاصة بعض الضباط يجب أن يذعنوا لهم بالسيطرة المدنية وبدون السيطرة المدنية يكون مستقبل الديمقراطية مظلما" (دال، 2014، صفحة 136).

إثر الحرب الباردة ومع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق كثر الحديث عن الديمقراطية وعن الشعوب المضطهدة، وباسم الديمقراطية قامت الدول الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية بالعديد من التجاوزات بالرغم من أن القانون الدولي يحددها صراحة، في هذا الإطار كانت هناك دعوة ملحة تجاه الأنظمة العربية للقيام بإصلاحات سياسية ومدنية تهدف إلى البناء الديمقراطي. وأمام هذه الضغوطات الداخلية والخارجية قامت الدول العربية ببعض الإصلاحات ولكن تبين أنها شكلية صورية لم تتغير من خلالها عمق المنظومة السلطوية، وإن كانت هناك بعض الدول قد سمحت بمساحة جد معتبرة للتعددية السياسية وفتحت مجال العمل لمنظمات المجتمع المدني مثل

تونس، المغرب، مصر والكويت، إلا أنها قيدتها بمجموعة هائلة من القوانين الأمنية والإدارية التي تعيق عملها بكل حرية. هذا التمويه في الإصلاحات السياسية أدى إلى ضعف المشاركة في العملية السياسية، وتراجع الانخراط في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حتى أن مصداقيتها أمام المجتمع أصبحت محل تساؤل (بغدادي، 2011، صفحة 57)، خاصة أمام بروز ما يسمى بأحزاب الموالاة أي الموالين للنظام الحاكم، وهي أقرب منها لحركات صورية مناسباتية تطفو على السطح في المحافل الانتخابية فقط، واستمراريتها مرتبطة بالامتيازات التي تقدمها لها السلطة.

ضف إلى ذلك أحزاب المعارضة الضعيفة، كما نشير أيضا إلى "شخصنة الأحزاب السياسية العربية"، ذلك أن هذه الشخصنة في كثير من الحالات تؤدي إلى انشقاقات داخل الحزب، وهو مؤشر على أن الممارسة الداخلية للحزب تفتقر للمبادئ الديمقراطية: "إذا كنا نتهم الحكومات أنها باقية في السلطة لمدة طويلة، أو نتهمها بأنه لا توجد فيها ديمقراطية أو مشاركة للرأي في أشياء كثيرة، سنجد أن الذين يوجهون هذه الانتقادات لديهم نفس العلل أيضا" (وآخرون، 1999، صفحة 64)، لذا وجب بناء بيئة تهتم بالثقافة الديمقراطية والتي من خلال بناء العمل الديمقراطي الذي يؤسس إلى الانتقال السلمي للسلطة وفق مبادئ وأسس الديمقراطية، يمكن الحديث عن مجتمع يمارس الفعل الديمقراطي (هويدن، 2014، صفحة 186،187).

□

خاتمة:

إن البحث عن الديمقراطية في الكثير من النظم السياسية العربية قد أصبح يسير في اتجاه أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه عكس مسار قاطرة الديمقراطية، وإن بدت بعض المحاولات التصحيحية لبعث الديمقراطية من جديد بمفهومها ومبادئها الصحيحة داخل المجتمع بعيدا عن الأهداف السياسية المصلحية المشخصنة صعبة التحقيق. ولعل أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" كان نتيجة انعدام الفهم الصحيح للعمل الديمقراطي في إطار الدولة المدنية من قبل من هم في السلطة، وانتشار التجاوزات في شتى المجالات خاصة الفساد السياسي الذي أصبح ينخر المجتمع ويضع عمل المجتمع المدني والاصلاحات في مجال القضاء أمام معضلات يصعب حلها، بالإضافة إلى سوء قراءة الوضع الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي... وعدم إدراك فعلي للأهمية الفعلية للإصلاحات وما يمكن ان تمثله من نقلة نوعية في بناء دولة القانون والمؤسسات وفق الأسس والدعائم الديمقراطية المبنية على الشفافية والمساءلة.

ان الممارسة الديمقراطية المترتبة عن الحكم الديمقراطي الجيد التي تسعى إلى بناء الدولة الحديثة، دولة العدل والقانون وبناء المؤسسات هو مبتغى المجتمع المدني الذي سعى دائما إلى الدفاع عن الحريات الأساسية وفق ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكل ما تعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالفعل الديمقراطي من خلال الممارسة والإصلاحات التي ينادي بها ما هو إلا تعبير عن تطلعات المجتمع ومحاولة لبناء بيئة تكون فيها الديمقراطية مبنية على عدة دعائم، أهمها بعث منظومة الشفافية والمساءلة وتطبيق القانون في إطار التعددية السياسية والتداول على السلطة.

□

قائمة المراجع:

- ـــ ـــ. (2017). عام على استراتيجية مكافحة الفساد في اليوم العالمي له. تاريخ الاسترداد 16 9، 2021، من https://bit.ly/3JWKdwV:
- ـــ ـــ. (2 4، 2020). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تم الاسترداد من https://bit.ly/3LeKRG3
- ـــ ـــ. (13 6, 2021). الآليات القانونية والمؤسسات لمكافحة الفساد والوقاية منه. تم الاسترداد من https://bit.ly/3wDOmC6
- إبراهيم العجلوني وآخرون. (1999). الواقع العربي وتحديات قرن جديد. الأردن: مؤسسة الحميد شومان.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2003). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003. الامم المتحدة.
- باقر النجار. (2014). اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة عالم الفكر(164)، صفحة 164.
- بشير العلاق. (2008). الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- بوزيد سايح. (2012). سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. مجلة الباحث(10)، صفحة 58.
- خليل أحمد خليل. (2003). التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة (الإصدار 2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- رداوي عبد المالك. (02 04, 2016). دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. تم الاسترداد من https://bit.ly/3wCUDOd
- رزاق حمد العواد. (23 4, 2014). وسائل دعم وتعزيز استقلال القضاء. تم الاسترداد من https://bit.ly/3umD2XW
- روبرت دال. (2014). عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، د س ن.
- سعيدة الكيلاني. (2000). نحو شفافية أردنية . عمان: مؤسسة الأرشيف العربي.
- طارق حرب. (2005). تعريف الدستور لغة و اصطلاحا. مجلة مجتمع مدني(45)، صفحة 6.
- عادل عامر. (23 1، 2021). أدوات الرقابة البرلمانية وكيفية تفعيلها . تم الاسترداد من https://bit.ly/35chK6V
- عادل عمر الشريف، ناتانج براون. (2013). استقلال القضاء في العالم العربي، دراسة مقدمة إلى برنامج إدارة الحكم العربي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- عبد السلام بغدادي. (2011). النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي. بغداد: دار الكتب العلمية.
- عبد الله سعد الغامدي. (7-9 نوفمبر 2014). دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد. ورقة بحثية قدمت في الملتقى العلمي حول: "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات المستحدثة في ظل النغيرات والتحولات الإقليمية والدولية". عمان.

- عبدالمالك رداوي. (02 04، 2016). دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. تم الاسترداد من https://bit.ly/3wCUDOd
- عمار كوسة. (2015). مبدأ إستقلالية السلطة، "القضائية في نظر القانونية العربية: دراسة تحليلية وتقييمية -الجزائر أنموذجا-". مجلة دراسات وأبحاث(18)، الصفحات 146- 166.
- فيصل شنطاوي. (2011). وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأردني خلال فترة (2003-2009). مجلة جامعة النجاح والأبحاث(5)، صفحة 2374.
- ماري عنطوبين. (بلا تاريخ). مشروع قانون حماية كاشفي الفساد والوقاية من الفساد مسودة الفصل الثالث المادة 19 والمادة20. 30.
- مجلس النواب. (2015). الإستحواذ كأداة من أدوات الرقابة البرلمانية (دراسة مقارنة). عمان: مركز الدراسات والبحوث التشريعية.
- محمد بن هويدن. (2014). ندوة إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة الفكر العربي(4)، صفحة 186،187.
- ملقي رشيد، مرزوق الرشيد. (أفريل, 2011). التحقيق البرلماني. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(49)، صفحة 340،339.
- ناصر عبد ناصر. (2006). تفكيك ظاهرة الفساد. مجلة النبأ(109)، صفحة 80.
- Bohara Alok K, M. N. (2004). Compound democracy: the contorl corruption "across country in investigation". Unated states: policy studies journal.
- D, T. (2002). the causes of corruption: a cross -nation study. journal public Economy(76), pp. 433,434.
- Oliver Richard .(2004) .What is treansprosperancy ?New Yokr : McGraw.
- Rock Michael T .(2007) .Corruption and Democracy .115 . England: Economie and social affairs: DESA Working paper.
- T, R. M. (2007). Corruption and Democracy. 115. England: Economie and social affairs: DESA Working paper.
- Treisman D .(2002) .the causes of corruption: a cross -nation study . journal public Economy.433,434 الصفحات ،(76)